

المصدر: الخليج

التاريخ: ٣١ مايو ٢٠٠٩

مجموعة الثماني تشدد على ضرورة محاربة القرصنة

أقر وزراء الداخلية والعدل في مجموعة الثماني في روما أمس، أن القرصنة البحرية أصبحت "مصدر قلق" وشددوا على "الضرورة الملحة للتعاون الدولي" للتصدي لهذه الظاهرة. وفي بيان مشترك تم تبنيه في روما في ختام اجتماع دام يومين، قال الوزراء إنهم "بحثوا التحديات القانونية لمحاربة القرصنة". وأضاف أنه "يحق للدول ملاحقة القراصنة المفترضين" مقرا بـ "ضرورة التعاون على المستوى الدولي لتسوية القضايا القانونية والسياسية".

وتابع "علينا التحقق من أن كل من يقوم بأعمال قرصنة سيحال على القضاء لأنه بهذه الطريقة سنضمن مصداقية وفعالية التدابير الوطنية والدولية لمواجهة القرصنة".

وخلال اجتماعاتها استمعت مجموعة الثماني إلى أمين عام الانتربول رونالد نوبل يدعو إلى "تشديد القوانين" لمواجهة القرصنة. وقال "هناك حاجة حقيقية لاستراتيجية دولية مشتركة تشمل إصدار قوانين مشددة لمحاربة القرصنة البحرية والهجمات البحرية المسلحة".

ووعدت مجموعة الثماني (ألمانيا وكندا والولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا واليابان وبريطانيا وروسيا) بمصادرة كل ما نهبه القراصنة ودعم كل المبادرات الرامية إلى منح المجتمع الدولي إطارا قانونيا مناسباً لمحاربة القرصنة.

من جهة أخرى، أكدت المجموعة أن الإرهاب الدولي لا يزال يحتفظ بـ "قدرة هجومية كبيرة" وإن "تجذره" يسبب "قلقاً لا يستهان به". ولفت البيان إلى "أن تحليل التهديد يشير إلى أن المجموعات الإرهابية الدولية تحتفظ بقدرة هجومية كبيرة وتتمتع بمرونة تنظيم مهمة لأن بنيتها تتكيف مع مختلف الظروف".



في سياق متصل، صرح مسؤولون أمريكيون وأمميون بأن الحملة الدولية على القرصنة أسفرت عن اعتقال نحو ١٠٠ شخص ووضعت القراصنة في موقف دفاعي.

وقال احمد ولد عبد الله مبعوث الأمم المتحدة الخاص للصومال إن "التواجد البحري الدولي يحقق نجاحا على نحو متزايد، انه ناجح لان القراصنة اضطروا للابتعاد بشكل اكبر".

ووقعت مجموعة الاتصال بشأن القرصنة قبالة ساحل الصومال إعلانا بشأن الإجراءات التي من المتوقع أن تتخذها كل شركات الملاحة في المنطقة لمواجهة القرصنة. وتضم مجموعة الاتصال الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة.

وقال جريج ديلاوي وهو مبعوث أمريكي إن هذه الإجراءات ستتضمن اعتقال ومقاضاة القراصنة ودعم إنشاء حرس سواحل فعال في المنطقة.